

أثر برامج التنمية الفلاحية على التنمية البشرية بولاية أدرار

د.وناس يحيى

جامعة أدرار

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية؛ والتي تخص على وجه التدقيق المؤشرات المتعلقة بالتغذية والتزود بالماء الصالح للشرب بولاية أدرار.

تم اختيار هذه المؤشرات بغية فتح نقاش حول الفوارق الطبيعية والمناخية التي تؤثر على مستوى التنمية البشرية بين المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية.

إلا أن تدخل مختلف البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية قلصت إلى حد كبير هذه الفوارق.

Résumé :

Cette étude tente d'analyser quelques indicateurs de développement humain. Ces indicateurs concernent l'alimentation et l'approvisionnement en eau potable dans la wilaya d'Adrar.

Nous introduisons ces indicateurs avec l'intention de stimuler un débat sur les disparités naturels et climatologiques, qui influe sur le développement humain entre les wilayas du nord et les wilayas du sud.

L'intervention des différents programmes nationaux en matière de développement agricole et rural a permis de réduire ces disparités.

مقدمة:

لقد شكلت العوامل الطبيعية والمناخية بين المناطق الشمالية والجنوبية منذ زمن بعيد عاملا حاسما في خلق تفاوت في التنمية البشرية. وبعد الاستقلال تدخلت الدولة ببرامج مختلفة لتقليص هذه الهوة. ولدراسة الأثر المباشر للعوامل الطبيعية على التنمية البشرية حاولنا دراسة مؤشرات التغذية والتزود بالماء الصالح للشرب بولاية أدرار كنموذج. وبغية دراسة هذا الموضوع انطلقنا من إشكالية مدى نجاح مختلف البرامج الوطنية لتحقيق تنمية الموارد البشرية بولاية أدرار ؟

وبغية معالجة هذه الاشكالية ركزنا على دراسة مؤشر التغذية والتزود بالماء الصالح للشرب، أو ما يصطلح عليه بالأمن لغذائي، حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة الإنتاج الزراعي بولاية أدرار خلال العشرية الماضية.

وبهدف معالجة ها الموضوع ستركز الدراسة على عرض شكل النشاط الزراعي سواء المتمثل في الاقتصاد الريفي العائلي أو الاستثمار الفلاحي، وعرض وصفي للمحصول الزراعي باعتباره مصدر أساسي للتغذية. وبهذه الأهمية يشكل الدخل الناتج عن الأنشطة الفلاحية، المورد الرئيسي للدخل لغالبية سكان المنطقة، ونتيجة لهذه الخاصية الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الفلاحي وأثره على التنمية البشرية يعالج هذا البحث أهمية التنمية الفلاحية وأثرها في قياس التنمية البشرية بولاية أدرار. وليبيان أهمية التنمية الفلاحية في التنمية البشرية نستعرض أنماط الاستغلال الزراعي ونوع وحجم الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بولاية أدرار.

يقوم برنامج التنمية الريفية على أسلوبين في دعم التنمية البشرية الأول منها يتعلق بالتدخل المباشر وغير المباشر في ترقية الناتج الزراعي ومن ثم تأمين الغذاء كما ونوعا، ونظرا لحيوية توفير المياه للزراعة والشرب فقد أولى البرنامج الوطني لدعم التنمية الريفية أهمية خاصة لدعم استخراج المياه الجوفية سواء بواسطة الفقارة أو الآبار.

ينبغي الإشارة إلى أن الحصول على البيانات والمعلومات بشكل كامل ومتواصل، ويغطي كل جوانب الدراسة والعناصر المتعلقة بها، يعد أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا.

كما أن العينة المتحصل عليها من التقارير والبيانات من مختلف المصالح يظهر فيها التضارب في بعض الأحيان، وفي الحالات الغالبة لا تعدو أن تكون مجرد إعادة استنساخ لهذه البيانات. وحتى في الحالات التي يتم فيها الحصول على بيانات فتوصف على أنها معلومات شحيحة.¹

¹ - أثارت لجنة الفلاحة والري والبيئة للمجلس الشعبي ألولائي لولاية أدرار، أثناء تقديمها تقرير حول تقييم الموسم الفلاحي 2008/2009، وملف الدعم الفلاحي منذ 2004 بمناسبة انعقاد الدورة العادية الرابعة لسنة 2008 في تقريرها إلى ما يلي: "كما لاحظنا وبصفة عامة شح المعلومات المقدمة في التقرير حيث تمثل كل ما قدم لا يتجاوز ثلاثون سطرا في ولاية عدد بلدياتها 28 بلدية، 24000 فلاح".

كما أنه من حيث الزمن لا يمكن أن الحصول على الكثير من البيانات بشكل منتظم لتمكن من دراسة التطور، إذ قد تحصل على بيانات خلال سنة واحدة فقط أو ثلاث سنوات دون أن تتمكن من الحصول على معطيات كاملة في بقية السنوات المالية.

المبحث الأول: التنمية الفلاحية بولاية أدرار وأثرها على التنمية

البشرية

يشكل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، سواء على مستوى الاقتصاد الريفي العائلي أو على مستوى الاستثمار الفلاحي، كما يشكل المحصول الزراعي الناتج عن الأنشطة الزراعية مصدر أساسي للتغذية. وبهذه الأهمية يشكل الدخل الناتج عن الأنشطة الفلاحية، المورد الرئيسي للدخل لغالبية سكان المنطقة، ونتيجة لهذه الخاصية الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الفلاحي وأثره على التنمية البشرية يعالج هذا البحث أهمية التنمية الفلاحية وأثرها في قياس التنمية البشرية بولاية أدرار.

ولبيان أهمية التنمية الفلاحية في التنمية البشرية نستعرض أنماط الاستغلال الزراعي (المطلب الأول)، ونوع وحجم الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بولاية أدرار (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أنماط الاستغلال الزراعي

الفرع الأول: الزراعة المعاشية بالوحدات

تبلغ مساحة ولاية أدرار 427.968 كلم، وبلغت المساحة الفلاحية المعرفة أو الموجهة للاستغلال ب 337.650 هكتار، وقدرت المساحة المستغلة منها ب 31.657 هكتار أي ما يقارب 9.37 %.

يمثل القطاع الفلاحي التقليدي المعتمد على الواحات والري بالفقير، محورا أساسيا من النشاط الأساسي في المنطقة إذ تقدر المساحة في هذا القطاع 13.973 هكتار، أي ما نسبته 44 % من إجمالي المحيطات الفلاحية المستقلة عبر كامل الولاية. ويعتبر هذا النوع من الزراعة تحت الواحات بالزراعة المعاشية والتي تنحصر أغلب النشاطات الزراعية في تلبية الاحتياجات العائلية من الخضر والحبوب، وبيع ما يفيض عن الاحتياجات العائلية في الأسواق المحلية.

يساهم هذا النشاط الزراعي المعاشي في تأمين وتعزيز الأمن الغذائي للسكان بالمنطقة، والقضاء على الفقر.

الفرع الثاني: البرامج الفلاحية الحديثة وتشمل الاستصلاح ن طريق الملكية العقارية (أ)، والاستصلاح عن طريق الامتياز (ب).

أولاً: الاستصلاح عن طريق الامتياز

إلى جانب الزراعة المعاشية بالواحات، اعتمدت الدولة برامج متنوعة لتعزيز الأنشطة الفلاحية بالمنطقة، نظراً لتوفر المياه الجوفية، والعوامل المناخية والطبيعية الملائمة ببعض الأصناف الزراعية، ووفرة العنصر البشري المؤهل، ثم تجسيد هذه البرامج إلى جانب الفلاحة التقليدية ضمن محور قطاع الاستصلاح.

شمل قطاع الاستصلاح، نظام الاستصلاح عن طريق الملكية العقارية سنة 1980، والاستصلاح عن طريق الامتياز 1995-1998، ونظام المحيطات الجوارية 2003. تم تسيير نظام الاستصلاح عن طريق الامتياز منذ 1995 من طرف CDARS، والتي باشرت باستغلال المساحات المستصلحة من خلال محيطات كبيرة ومحيطات صغيرة أو ما يعرف بالمزارع العائلية، وابتداء من سنة 1998 أصبحت تسيير من طرف المديرية العامة للامتيازات الفلاحية.

أحصت مديرية المصالح الفلاحية في تقريرها حول تقييم عملية الحرث والبذر¹ 28.268 مستثمرة فلاحية موزعة على ثلاث قطاعات أساسية.

- القطاع الواحاتي: 21.134 مستثمرة أي ما نسبته 74٪ من

العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية بالولاية.

يعتمد القطاع الواحاتي على السقي بالفقارة، ويتكون من مستثمرات عائلية صغيرة أقل من واحد هكتار في أغلب الأحيان، من أهم المزروعات النخيل وزراعات بيئية (بين أشجار النخيل)، كالخضراوات والحبوب، والتبغ والفول السوداني والحنة.

¹ - مديرية المصالح الفلاحية ولاية أدرار، تقييم عملية الحرث والبذر 2008/2009 ديسمبر 2008.

- قطاع الاستصلاح: 6.055 مستثمرة فلاحية، أي ما نسبته 21% من العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية بالولاية.

ويرتكز قطاع الاستصلاح على السقي بالآبار العميقة والعادية ويتكون من مساحات تتراوح ما بين 1 هكتار و 500 هكتار، ومن أهم مزروعاتها الحبوب تحت الرش المحوري، الخضراوات، النخيل والزراعات البيئية.

- القطاع الرعوي: 1.202 مربي أي 04% من العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية بالولاية.

ويستند القطاع الرعوي على تربية الإبل والتي قدر عددها ب 37.800 رأس والأغنام 354000 رأس موزعة بعدة مناطق بالولاية، منها مناطق حدودية أقصى الجنوب الجزائري في برج باجي مختار وتيمياوين، ومناطق داخلية بالولاية مثل عين بلبال تتركوك وأقروت وتساييت.

وقد رت المساحة الممنوحة من خلال مختلف الأنظمة المعتمدة للاستصلاح ب 60.600 هكتار، ولم يستصلح منها إلا 19.900 هكتار، أي ما نسبته 33 %، ولم يزرع من هذه المساحة المستصلحة إلا 12.00 هكتار أي ما يعادل نسبة 20 %، وبلغ عدد المستفيدين ب 4624 مستفيد.

وقد شهد هذا البرنامج قدوم مستثمرين من خارج وداخل الولاية، وحقق إنتاج وافر من الحبوب والفواكه، وساهم في امتصاص البطالة، إلا أن هذا النجاح لم يدم طويلا إذ شهد هجرة وتراجع كبير.

يعود سبب عدم نجاح هذا البرنامج حسب تقرير مديرية الفلاحة إلى جملة من العوامل، منها عوامل طبيعية وعوامل متعلقة بالتسيير. تظهر العوامل الطبيعية في قصر مدة الدورة الزراعية نتيجة لطول فترة الحرارة، والتي تقلص إمكانية استغلال عدة أصناف زراعية، ويضاف إليها عامل الرياح الساخنة والجو الجاف. مما يؤدي إلى استهلاك كبير للمياه، ونتيجة لفقر التربة وازدياد السقي، ارتفعت نسبة تملح التربة، مما أصبح يؤثر على المردود الزراعي. كما تعاني المساحات الزراعية المفتوحة والمنبسطة من مشكلة الترمل، وانتشار الأعشاب الضارة.

ويضاف إلى العوامل الطبيعية المرتبطة بتسيير المستثمرات الفلاحية، والتي تعاني من تأخر تسليم القروض الموسمية، غلاء وسائل الإنتاج من بذور وأسمدة والطاقة الكهربائية والعتاد أَلفلاحي وقطع الغيار.

ثانيا: الاستصلاح عن طريق الامتياز

يضم هذا الشكل من الاستصلاح عن طريق الامتياز، نموذج المحيطات الصغرى والمحيطات الكبرى، عرف هذا البرنامج إقبال كبير من قبل المواطنين عبر مختلف بلديات الولاية.

وسجلت لجنة الفلاحة والري في تقييمها لقطاع الفلاحة، بأنه رغم كو هذا البرنامج كان يهدف إلى امتصاص البطالة والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لكثير من العائلات، إلا أنه لم يحقق الأهداف المتعلقة بالتنمية البشرية نتيجة للأسباب التالية:

- عدم توفر الكهرباء في أغلبية هذه المساحات.
- بعد المحيطات المعدة للاستصلاح الزراعي عن التجمعات السكانية.

- ضعف إمكانات استغلال المياه وانعدام المتابعة التقنية.
- بلغت المساحة الممنوحة ب 288 هـ والمساحة المستغلة 94 هـ أي ما نسبته 32٪، أما بالنسبة للمحيطات الكبرى فقدرت المساحة المجهزة ب 5000 هـ ولم تستغل منها إلا 750 هـ أي ما نسبته 15٪.

ج- محيطات الاستصلاح الجوارية:

تهدف هذه المشاريع دعم المستوى المعيشي للسكان المتواجدين بالمناطق النائية، وقدرت مديرية المصالح الفلاحية عدد العائلات المستفيدة ب 2295 عائلة.

المطلب الثاني: نوع الإنتاج الزراعي

يشمل الإنتاج الزراعي المنتجات النباتية (الفرع الأول)، والمنتجات الحيوانية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإنتاج الزراعي النباتي بولاية أدرار

يشمل الإنتاج الزراعي النباتي التمور، والحبوب، والخضروات وبعض المنتجات الثانوية كالتبغ والحنة.

أولاً: النخيل (التمور)

نتيجة لطبيعة المناخ الصحراوي القاسي، عد زراعة النخيل النمط الزراعي الغالب، بحيث يشكل التمر المورد الغذائي الأساسي الذي حقق الأمن الغذائي منذ استقرار الإنسان بهذه المنطقة، إلى جانب كون النخيل يشكل المنتج الزراعي الرئيسي، فإن واحات النخيل تشكل الفضاء الطبيعي الملائم لممارسة أنشطة زراعية مكاملة مثل الحبوب وبعض أصناف الخضر، كالجزر والبطاطا والبصل وغيرها.

تقدر المصالح الفلاحية¹ عدد النخيل بولاية أدرار 2.904.149 نخلة، منها 2.071.859 نخلة منتجة بنسبة 71.34٪، ويقدر إنتاجها ب 572.000 قنطار، أي بمعدل 28 كلغم للنخلة الواحدة، وهي مردودية ضعيفة أو يعود ذلك لكبر سن النخلة، وهجر الكثير من المساحات الواحية، وعدم سقيها ومعالجتها، وازدياد ملوحة الأرض وإصابة النخيل بأمراض متفاوتة، وضعف الإرشاد الفلاحي.

ثانياً: الحبوب

تشكل الحبوب مورد استراتيجي في التغذية المحلية، وظلت طيلة السنوات الماضية المورد الأول الذي يعتمد عليه السكان المحليون. أثار تقرير لجنة الفلاحة والري والبيئة² للمجلس الشعبي الولائي لتقييم الموسم الفلاحي 2009/2008، فيما يتعلق بإنتاج الحبوب أن الدولة خصصت ولاية أدرار مساحة 5000 هـ للرش المحوري لإنتاج الحبوب، ولكن الاستغلال الحالي للموسم 2009/2008 ظل في حدود 1700 هـ أي بنسبة استغلال 34٪.

يبلغ عدد المرشات المحورية 103 مرش والموزعة عبر مختلف بلديات الولاية، إلا أن العدد المستغل منها ينزل إلى 38 مرشة، وبذلك تقدر نسبة الاستغلال 36٪.

¹ - تقرير المصالح الفلاحية لولاية أدرار لسنة 2002.

² - لجنة الفلاحة والري والبيئة، المجلس الشعبي الولائي، ولاية أدرار تقرير حول تقييم الموسم الفلاحي 2009/2008 وملف الدعم الفلاحي منذ سنة 2004 .

وبينت اللجنة في خرجاتها الميدانية أن "معظم المرشات المحورية مهجورة وكذا الآبار العميقة، والكم الهائل من البيوت البلاستيكية والمحولات الكهربائية التي شكلت مقابر جماعية للمعدات الفلاحية".

قدّرت المصالح الفلاحية المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ب 4513 هـ وقدر الإنتاج ب 11.0201 قنطار أي بمعدل 24 قنطار/هكتار.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني بولاية أدرار

أولا: الثروة الحيوانية

نتيجة للطابع الصحراوي الغالب للأوساط الطبيعية في ولاية أدرار، فإن المساحات الرعوية تكاد تكون شبه منعدمة. وبذلك تنتزع الثروة الحيوانية بمناطق محددة بولاية أدرار، منها تيمياوين، برج باجي مختار، تينركوك وقصر قدور وشروين، طلّمين ومقيدن.

تستند أغلب الثروة الحيوانية على ما يتم استيراده من دول جنوب الصحراء من أغنام محلية، وماغز وجما وأبقار. وفيما يخص إنتاج اللحوم البيضاء، أصبح الكثير من الفلاحين يتجهون إلى تربية الدواجن.

قدر الإنتاج الحيواني ما بين القطاع التقليدي وقطاع الاستصلاح لسنة 2002 و2003 ب 641 من رؤوس الأبقار، 337.505 من رؤوس الأغنام و93.660 من رؤوس الماعز، و36.424 من الإبل.

ونظرا لكون أغلب الثروة الحيوانية الموجهة للاستهلاك هي حيوانات مستوردة من دول الساحل جنوب الصحراء، فقد دعمت المصالح الفلاحية أنشطتها البيطرية على المنافذ الحدودية لجنوب الولاية وفي الأسواق والمذابح. وأدت عملية التفتيش التي تقوم بها المصالح البيطرية، إلى مراقبة الحيوانات الموجهة للاستهلاك، إذ بلغ عدد رؤوس الأبقار الخاضعة للمراقبة في المذابح إلى 49 بقرة سنة 2000، و30 بقرة سنة 2001 ب 7.7 طن، و41 بقرة سنة 2002 ب 1374 طن، وبلغ عدد الأغنام 30554 رأس ب 69.561 طن، و233.22 رأس ب 5.0535 طن، و 28.672 رأس ب 62.949 طن، في حين يحتل استهلاك الإبل المرتبة الثانية بعد الأغنام، إذ بلغ عدد رؤوس الإبل 4089 رأس ب 1.019.97 طن سنة 2001. وخلال سنة 2003 بلغ عدد رؤوس الإبل 3560 رأس ب 880.45 طن.

والى جانب اللحوم الحمراء تطور استهلاك اللحوم البيضاء والسماك، ويعود ذلك إلى مختلف برامج الدعم التي أصبحت تشجع وتدعم مربى الدواجن وإدخال نمط تربية الدواجن المعدة لاستهلاك بالمنطقة. قدرت المصالح البيطرية عدد الدواجن التي أخضعت للتفتيش ب 27.257 رأس وما يعادل 54.51 طن، وقدرت سنة 2001 ب 24.394 رأس أي ما يعادل 38.25 طن، وبلغت سنة 2001 ب 180.835 رأس أي ما يعادل 37.67 طن.

وجدير بالتنبيه بأن هذه الكميات من الدواجن الخاضعة للتفتيش لا تعكس الحجم الحقيقي لاستهلاك الدواجن، نظرا لانتشار بيع الدجاج حيا ببعض الأسواق مما يجعلها تخرج عن المراقبة البيطرية. وفيما يتعلق باستهلاك الأسماك، فإن بعد ولاية أدرار عن الساحل حوالي 1400 كلم، جعل نقل الأسماك وتوزيعها مسألة جد صعبة، بحيث لا تسمح المصالح البيطرية بتسويق السمك إلا خارج فترات الحر الشديد والتي غالبا ما تبدأ مع شهر مايو أو جوان وتنتهي أواخر سبتمبر. ونتيجة لهذه العوامل يظل استهلاك الأسماك إلى جانب الدواجن جد منخفض، ذلك أن المصالح البيطرية أحصت سنة 2002 على سبيل المثال 37.67 طن من الأسماك الخاضعة للتفتيش.

ثانيا: برامج الصحة الحيوانية

وبرغبة الحفاظ على هذه الثروة الحيوانية أدرجت المصالح البيطرية برامج مختلفة في إطار الصحة الحيوانية، تهدف إلى الوقاية الصحية والقيام بعمليات الحجر الصحي في بعض الحالات، وذلك من أجل صيانة الثروة الحيوانية وحفظ الصحة العامة.

وفي هذا السياق أدرجت المصالح البيطرية المكلفة بالصحة الحيوانية برامج التلقيح والكشف، شملت برامج التلقيح البرامج الصحية للتلقيح ضد الجدري، وبلغ عدد التلقيحات سنة 2002-2003 9217 تلقيح، وبلغ عدد التلقيحات ضد الحمى القلاعية سنة 2000 على سبيل المثال 2019 تلقيح، في حين بلغ عدد التلقيحات ضد داء التسمم المعوي سنة 2002 على سبيل المثال 4150 تلقيح، وبلغت التلقيحات في إطار حملة المعالجة الطفيلية 842 إبل و 4600 رأس من الغنم سنة 2002، وبلغت ضد

البرسيلوز سنة 2000 ب 428 تلقيح سنة 2000، وبلغت عدد التلقيحات ضد السل 24 تلقيح سنة 2000.

ثالثا: الأسباب التي تعيق تطور الإنتاج الزراعي

حددت المصالح الفلاحية جملة من العراقيل التي تواجه تطور الإنتاج الزراعي في ولاية أدرار وهي كما يلي:

1- أسباب بيروقراطية:

- صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على البطاقة المهنية.
- نقص برامج التوعية.
- بطء معاينة المشاريع من طرف الهيئات الفلاحية المختصة.
- تعقد تكوين الملف الإداري بالنسبة لفلاحي المناطق النائية، والتي تبعد بعضها بعض أكثر من 600 كلم من مقر الولاية.
- تعطيل عملية التسديد بعد إجراءات المعاينة.
- ضخامة الملفات الإدارية اللازمة لحصول على الدعم الفلاحي.

- تعقد إجراءات الحصول على الدعم الفلاحي.

2- تعقد إجراءات تسوية العقار الفلاحي:

أشارت الإحصائيات الخاصة بالمصالح الفلاحية لعام 2003، بأن من بين 4624 طلب خاص بتسوية الحيازة العقارية الفلاحية لم يحصل سوى 447 منهم على شهادة الحيازة، أي ما يمثل 9.66%. ويضاف إلى هذه البيروقراطية طول مدة تسوية الملفات.

3- صعوبات ذات طابع مؤسسي:

أ- ضعف أداء الغرفة الفلاحية:

تتولى الغرفة الفلاحية مهمة نقل واحتضان انشغالات الفلاحين واقتراح الحلول الملائمة لمعالجة المشاكل التي تواجه الفلاحين، بالاتصال مع مختلف الأطراف المتدخلة من إدارة وبنوك وغيرها.

كما تسعى إلى تنشيط الجمعيات الفلاحية، وتنظيم الإرشاد الفلاحي، والتنسيق بين المنتج والمستهلك، وترقية التسويق داخل وخارج الوطن.

بالرغم من هذه الوظائف الحيوية في دعم النشاط الفلاحي، أشار تقرير لجنة الفلاحة والري إلى ضعف أداء غرفة الفلاحة، إذ يشير التقرير إلى أن مجال اتصالها بالفلاح لا يعدو أن يكون مجرد تسجيل الإنخرافات. اقترحت اللجنة تفعيل نشاط الغرفة الفلاحية من خلال عقد ملتقيات لتوعية الفلاحين، وترقية الإرشاد الفلاحي وتطوير التجارب الفلاحية الموسمية، وترقية الصحة النباتية والحيوانية.

2- تعقد أنظمة التمويل:

يشير تقرير لجنة الفلاحة بأن الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) يمول حوالي 83% من العمليات المنجزة في إطار مختلف البرامج، إلا أن الصندوق من الناحية الواقعية عاجز عن توفير السيولة اللازمة لتسديد مستحقات العمليات الموجودة لديه، مما أدى إلى عرقلة إتمام العمليات المتبقية لدى الفلاحين وتعطيلها.

المبحث الثاني: تدخل برنامج التنمية الريفية لدعم التنمية البشرية بولاية أدرار

يقوم برنامج التنمية الريفية على أسلوبين في دعم التنمية البشرية الأول منها يتعلق بالتدخل المباشر وغير المباشر في ترقية الإنتاج الزراعي ومن ثم تأمين الغذاء كما ونوعا (المطلب الأول)، ونظرا لحيوية توفير المياه للزراعة والشرب فقد أولى البرنامج الوطني لدعم التنمية الريفية أهمية خاصة لدعم استخراج المياه الجوفية سواء بواسطة الفقارة أو الآبار (المطل الثاني). **المطلب الأول: التدخل المباشر وغير المباشر لبرنامج التنمية الريفية**

يقوم تطبيق برنامج التنمية الريفية المعد لترقية التنمية البشرية بولاية أدرار على إطار منهجي يقوم على تحديد المناطق الأكثر فقرا (الفرع الأول)، ثم نتناول بعد ذلك أبعاد التجديد الريفي على التنمية البشرية بالولاية (الفرع الثاني)، ونظرا لخصوصيات المناطق الصحراوية فقد شمل برنامج التنمية الفلاحية عمليات حماية الفضاءات الزراعية والعمرائية من خطر التصحر (الفرع الثالث).

الفرع الأول: منهجية تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الريفية بأدرار

قامت المصالح الفلاحية بسبر تمهيدي من خلال إجراء تحقيق عائلي شمل 26 قصر تابع للبلديات التالية: شروين - طلمين - قصر قدور

- تينركوك - برج باجي مختار - تيمياوين، تصنف هذه البلديات من أفقر بلديات القطر حسب خريطة الفقر في الجزائر.

وبعد الدراسة والتشاور وافقت اللجنة التقنية الولائية لاعتماد مشاريع التجديد الريفي على 10 مشاريع خلال سنة 2004، منها خمسة 05 مشاريع مقترحة من طرف محافظة الغابات والخاصة ب:

- قصر عين حمو وزاوية الدباغ بتنركوك،

- تيمزلان وتيلغمين بقصر قدور،

- تقلازي بشروين،

وأما الخمس مشاريع الأخرى فهي من اقتراح مديرية المصالح الفلاحية والخاصة ب: برج باجي مختار - أفران اللجام بطلمين - أغلاد بأولاد سعيد - مطريون بتيمقطن - انقلوا بقصر قدور.

يتم تمويل هذه المشاريع من عدة موارد مالية متعددة منها:

■ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (F.D.R.M.V.T.C).

■ البرنامج القطاعي للتنمية (P.S.D).

■ البرنامج البلدي للتنمية (P.C.D).

■ الصندوق الخاص بالجنوب (F.S.S).

■ محافظة تنمية الفلاحة بالمناطق الصحراوية (C.D.A.R.S).

■ الصندوق الوطني للسكن (F.O.N.A.L.S).

■ سونا طراك.

شملت العمليات المتعلقة بالمشاريع الجوارية بولاية أدرار، غرس النخيل وزراعة الأعلاف وغرس الأشجار المثمرة، وإنشاء وحدات تربية الماعز والغنم، وإنجاز آبار عميقة، تجهيز الآبار الموجودة، إنجاز أحواض المياه، ترميم وتقوية الفقارة وإصلاح ساقية الفقارة، إنجاز شبكة تصريف المياه، تثبيت ميكانيكي للكثبان الرملية، تمديد الكهرباء، إنجاز شبكات المياه الصالحة للشرب، إنجاز الطرق، فتح مسالك فلاحية، بناء وتجهيز المدارس والمطاعم المدرسية، بناء مركز للصناعة الحرفية، بناء وترميم المساكن الريفية.

الفرع الثاني: أبعاد التجديد الريفي وأثره على التنمية البشرية بالولاية
إضافة إلى مختلف برامج الدعم الفلاحي القطاعي التي تدخلت
لدعم الفلاح، جاء برنامج التنمية الريفية ليتدخل في مختلف مناحي الحياة
الريفية ويطرح مقاربة شمولية للرفع من المستوى المعيشي ونوعية الحياة في
الريف. فشمّل هذا البرنامج التعليم والصحة والطرق والسكن وترقية مختلف
الأنشطة الريفية.

توصف ولاية أدرار من حيث التوزيع الديموغرافي بكونها تقريبا
الولاية الصحراوية الوحيدة التي يفوق عدد سكان ريفها عدد سكان المناطق
الحضرية، وبذلك فهي تستفيد بشكل كبير من برنامج التنمية الريفية.
أشار برنامج التنمية الريفية¹ إلى أن سياسة التجديد الريفي تركز
على أربعة مواضيع جامعة وهي:

1. تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى
والقصور).
 2. تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين
المدخل.
 3. الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
 4. حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.
- تستند سياسة التجديد الريفي على الإستراتيجية الوطنية للتنمية
الريفية المستديمة (SNDR) والتي تستند على:
1. تطبيق نظام لامركزية البرامج وحسب الأهداف.
 2. النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية
المستديمة.
 3. مقارنة منهجية لجمع كل المتعاملين والفاعلين والمعارف
والخبرات وأنظمة التمويل.
- ومن أدوات تنفيذ سياسة التجديد الريفي، المشاريع الجوارية للتنمية
الريفية المندمجة (PPDRI)، ويعرف هذا المشروع بأنه يشمل إجراءات مرافقة
المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي والتي تعمل على :

¹ - التنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ديسمبر 2007.

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
- زيادة تنوع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجة للمنفعة والخدمات وأيضا المتعددة النشاطات.
- الحث على الاستغلال العقلاني وتنمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية¹.
- أفرزت مشاورات المحلية لمختلف الفاعلين على إعداد مشاريع جوارية للتنمية الريفية بولاية أدرار، ويمكن حصر أهداف هذه المشاريع فيما يلي:

- ضمان الأمن الغذائي.
- توسيع المساحات الفلاحية المستغلة بولاية أدرار.
- تطوير الإنتاجية.
- تنمين التسيير العقلاني للموارد الطبيعية وحمايتها.
- إعادة الاعتبار للمهن المرتبطة بالفلاحة والغابة والرعي وترقية السياحة والصناعات التقليدية وكل الأشغال الاقتصادية المستديمة.
- ترقية الأسس والتجهيزات الاجتماعية والثقافية.
- ترقية السكن الريفي.
- الفرع الثالث: عمليات حماية الفضاءات الزراعية والعمرانية من التصحر**

يعد غزو الرمال في المناطق الصحراوية عموما بولاية أدرار خصوصا أهم المخاطر والتحديات التي تواجه الاستقرار السكاني، وبقاء أنشطتهم الزراعية والحرفية وبالتالي مصدر رزقهم. نظرا لهذا التحدي الطبيعي تقوم محافظة الغابات ببرامج مختلفة لمكافحة التصحر والترمل أي غزو الرمال للوحدات والتجمعات العمرانية.

¹ - التنمية الريفية، المرجع السابق.

تتولى محافظة الغابات هذه العمليات من خلال استحداث مصدات ميكانيكية (أفراك)، أو أحزمة خضراء في محيط التجمعات العمرانية والواحات والمستثمرات الفلاحية.

شملت عمليات مكافحة التصحر ضمن الأوساط العمرانية والفلاحية من سنة 2005 إلى 2008 إنجاز 90 كلم من مصدات الرياح، شهدت عملية التثبيت الميكانيكي للكثبان الرملية إنجاز 92 كلم خلال نفس السنوات، وشملت عملية غرس حزام أخضر مسقية مساحة 50 هكتار.

تساهم عمليات حماية الأوساط الطبيعية والعمرانية من الترميل في توفير يد عاملة مباشرة لسكان هذه المناطق. بحيث سمحت بخلق 130 منصب عمل سنة 2005 و 640 منصب عمل سنة 2006، و 245 منصب سنة 2007 و 192 منصب 2008 و 158 منصب سنة 2009.

إضافة إلى التأخير المباشر في امتصاص البطالة. فإن عمليات حماية هذه الأوساط من الترميل تساعد على حماية الموارد الاقتصادية المتأثرة من النشاط الفلاحي وتربية المواشي، وبذلك يكون لهذه العملية أثرين أحدهم مباشر والثاني غير مباشر.

المطلب الثاني: دعم استخراج المياه الجوفية والمحافظة عليها

ونظرا لخصوصية أنظمة الري التقليدي -الفقارة- والتي ساهمت على مر العصور الماضية في تحقيق الاحتياجات الضرورية لمياه الشرب والزراعة، ونظرا لدورها الحيوي حتى في الوقت الراهن فقد شمل برنامج التنمية الريفية دعم برامج الفقاقير والآبار (الفرع الأول)، كما تم تطوير شبكة الربط بالمياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لدعم استخراج المياه الجوفية والفقارة ضمن التجديد الريفي

تشكل المياه الباطنية بولاية أدرار المورد الأول في مد جميع الاحتياجات المتعلقة بالمياه، سواء الموجهة للشرب أو الري أو القطاع الخدماتي والصناعي. وتشكل الفقارة موردا حيويا وتساهم بقسط كبير في استخراج المياه الجوفية بالطرق التقليدية، الأمر الذي يستوجب التعريف بها (أولا)، ومن ثم بيان مساهمتها في التنمية الزراعية (ثانيا)، ولدعم الاحتياجات المتزايدة تم تطوير شبكة من الآبار العادية والآبار العميقة (ثالثا).

أولاً: التعريف بالفقارة

يقدر عدد الفقرات ب 907 فقارة حية، ويقصد بفقارة حية فقارة لا زالت تسيل ولا زالت تستخدم في السقي أو حتى الشرب في بعض الحيان حالياً. ويبلغ عدد الفقرات الميتة 493 فقارة¹. يقدر طول الفقارة ب 2335.706 كلم وبمنسوب يقدر 2870.147 ل/ثا، وتسقى مساحة تقدر ب 13870 هكتار².

يعد استغلال المياه الباطنية من خلال الفقارة لتلبية مختلف الاحتياجات أقدم طرق التزود بالماء، والتي لا زالت لحد اليوم تعد ضروريا في القصور والواحات. غير أن التزود بالمياه من خلال الفقائر شهد ترجعا بالنظر إلى قياسات التدفق لمجموع الفقائر التي تم إحصائها سنة 1961 ، والتي قدرت ب 909 فارة حية بمنسوب 3.70 م/3ثا، وانخفض عدد الفقائر سنة 1983 إلى 700 فقارة حية بتدفق إجمالي يقدر ب 2.70 م/3ثا، أي بانخفاض نسبته 30٪.

وبعد مختلف برامج التدخل لإعادة الاعتبار للفقارة، ارتفع عدد الفقرات الحية سنة 2003 إلى 807 فقارة حية بتدفق إجمالي يقدر 2.9 م/3ثا³.

وارتفع عدد الفقرات الحية سنة 2007 إلى 864 فقارة بمنسوب 2.76 م/3ثا. وهذا يعكس نجاح عمليا إعادة الاعتبار للفقارة.

ثانياً: دور الفقارة في تحقيق التنمية

تعد الفقارة موردا أساسيا لمياه الشرب بالنسبة لكثير من سكان القصور، بالرغم من كونها لملكية بعض الأشخاص، فإن حقوق الآخرين غير المالكين والحيوان لا تتأثر بهذه الملكية. وبجانب كونها موردا لمياه الشرب ومختلف الحاجيات اليومية، فهي تعد المقوم الأساسي للري الفلاحي، والتضامن الاجتماعي.

¹ -TAHAR TAHA. Exploitation des ressources eau souterraines parla système de foggaras (cas de la région de Touat et Gourara) colloque international sur les en eau souterraines dans le Sahara- CIRESS, Ouargla 12 et 13 Dèce. 2005, p.34.

² - الفقارة في ولاية أدرار : دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية، وحدة البحث. جامعة أدرار -السنة الجامعية 2004/2003 ص 105.

³ - مديرية الري لولاية أدرار ، وزارة الموارد المائية، تقرير قطاع الري -سارس 2004.

تستند الزراعة الصحراوية إلى السقي بشكل رئيسي، ولا توجد أنماط زراعية غير مستقلة نتيجة لخصوصيات المناخ الصحراوي. شكلت الفقرات نظام الري القار لبعث الحياة والتنمية بهذه الولاية. يشكل دعم الفقارة والمحافظة عليها عاملا حاسما في التنمية البشرية بالمنطقة، إذ يسمح بالرفع من نسبة التزود بالماء وتنويع مصادره، والمحافظة على الزراعة التقليدية وإنعاشها، كما تحافظ على الغطاء النباتي المتمثل في الواحات ومختلف الأصناف النباتية والحيوانية التي تعيش بالمنطقة، وبذلك فهي تشكل عصب الحياة للمحافظة على التنوع البيولوجي. كما تساعد الفقاقير على مكافحة التصحر واستقرار السكان، لأن زوال الماء يعني زوال الوسط الملائم لبقاء الإنسان والحيوان، وبالتالي النزوح نحو المدن والقرى، وبذلك تظهر الحاجة الحيوية للمحافظة على الفقارة في مواجهة التحولات المجالية والبشرية المفاجئة والتي قد تؤثر على حياة السكان في إطار مجموعات أو أفراد.

نظرا لكل هذه الأهمية حظيت الفقاقير ببرامج خاصة ما بين 2001 و2005 بحيث استفادت ب 2.5 مليار سنتيم من خلال برنامج الدعم الفلاحي والبرنامج القطاعي، شمل هذا الدعم ما يفوق 466 فقارة عبر كامل تراب الولاية. وتضمن برنامج الدعم مختلف أشغال الصيانة والدعم اللازمة لصيانة الفقاقير والمحافظة عليها.

ثالثا: الآبار العادية والعميقة

اعتمدت طريقة الآبار العادية للتزود بالماء في المناطق التي لا تلاءم طبيعتها الطبوغرافية إنجاز الفقرات أو المناطق التي جفت فيها الفقاقير أو انخفض منسوبها بالشكل الذي لم يعد يغطي الاحتياجات الضرورية. وتم إحصاء 500 بئر بمنسوب 1.5 م/3 ثان وقبل انطلاق برنامج دعم التنمية الريفية، وبعد انطلاق هذا البرنامج ارتفع عدد الآبار العادية إلى 4.898 بئر بمنسوب إجمالي يقدر ب 9.82 م/3 ثا. وارتفع عددها سنة 2007 إلى 6580 بئر بمنسوب إجمالي يقدر ب 13.6 م/3 ثا. تم اللجوء لتقنية الآبار العميقة ذات المنسوب العالي، بمناسبة انطلاق برنامج استصلاح الأراضي الصحراوية سنة 1986. بلغ عدد الآبار العميقة من سنة 1986 إلى غاية 1999 أنجز 606 بئر عميق، 187 منها

موجهة للشرب، و 411 بر عميق موجهة للفلاحة، و 8 منها موجهة للصناعة.

وشهدت المرحلة الثانية من 1999 إلى 2003 انخفاض كبير في إنجاز للآبار العميقة، إذ انخفض عددها إلى حدود 153 بئر عميق، رصدت منها 13 بئر عميق للشرب و 137 للفلاحة، و 3 آبار للصناعة. ولم يرفع عدد إلى غاية 2008 إلا بحوالي 50 بئر عميق.

الفرع الثاني: تطوير شبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بولاية أدرار

انكب قطاع الري على تطوير الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب (أولا)، وحماية للمياه الجوفية والصحة العامة تم تطوير الربط بشبكة الصرف لصحي لتدارك الجز الكبير الذي عرفته الولاية (ثانيا).

أولا: تطوير الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب

يشير تقرير قطاع الري لعام 2004 بأن التغطية بمنشآت المياه الصالحة للشرب تعتبر نسبة شاملة بالنسبة لمنطقتين توات وتيديكلت، إلا أن منطقة قورارة سجلت عجزا في الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، ويعد ذلك للأسباب التالية:

- تشتت التجمعات العمرانية وبعدها عن بعضها البعض.
 - صعوبة المسالك والمداخل إلى بعض التجمعات السكانية، وانعدامها أحيانا بسبب الكثبان الرملية.
 - التأخر في ربط هذه التجمعات بالطاقة الكهربائية.
- وفي تقديرنا يعد السبب الرئيسي لتأخر ربط هذه التجمعات العمرانية بالماء الصالح للشرب، هو وجود نظام التزود التقليدي عن طريق الفقارة بالماء الصالح للشرب، لذلك لم يشكل عدم ربطها ضغطا على المصالح الإدارية.

وبإدراج عمليات مختلفة لتدارك النقص الحاصل في الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بمنطقة قورارة، ضمن برامج مختلفة¹، تم تسجيل تقدم ملحوظ مع مطلع 2001، إذ بلغ مجموع القصور المربوطة بشبكة المياه

¹ - الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الاقتصادي والبرنامج الإستراتيجي، والبرامج القطاعية، ومخططات التنمية البلدية.

الصالحة للشرب سنة 2004 ب 290 قصر وبمجموع 132 خزان، وبشبكة يقدر طولها ب 1.045.147 م/ط¹.

وقد رت نسبة الربط الإجمالية بالماء الصالح للشرب على مستوى ولاية أدرار سنة 2004 ب 94٪، وارتفعت سنة 2005 لتصل نسبة تغطية 96٪².

ثانيا: الربط بشبكة الصرف الصحي بولاية أدرار

يعرف الربط بشبكة الصرف الصحي بولاية أدرار، تأخر كبير، إذ أنه إلى غاية 1999 لم يتم ربط سوى 12 تجمع سكاني لصالح 78.124 ساكن بطول شبكة تقدر ب 230.000 م/ط ونسبة تغطية لا تتجاوز 25٪. وارتفع عدد التجمعات الحضرية التي تم ربطها سنة 2003 ليلغ 18 تجمع عمراني لصالح 143.323 ساكن بشبكة طولها حوالي 329.265 م/ط من القنوات أي ما يعادل نسبة تغطية تقدر ب 41٪³.

وارتفعت نسبة الربط بشبكة التطهير سنة 2004 لتعرف إنجاز 18 كلم من شبكة الصرف الصحي عبر مختلف مدن وقرى الولاية، وبذلك بلغت نسبة الربط بشبكة لتطهير على مستوى ولاية أدرار 43٪⁴. وبفعل المجهودات المبذولة لتدارك العجز ارتفعت سنة 2008 عدد التجمعات العمرانية التي تم ربطها بشبكة الصرف الصحي إلى 37 تجمع سكاني، بشبكة قنوات يقدر طولها ب 601.914 م/ط، وبذلك بلغت نسبة ربط بشبكة الصرف الصحي على مستوى الولاية ب 65٪⁵.

خاتمة:

تشكل مسألة التنمية البشرية أحد أكبر التحديات التي تواجه السياسة الوطنية لتحقيق مستويات أعلى للتنمية البشرية، وتزداد هذه الصعوبة في بعض المناطق من الجزائر نظرا لخصوصياتها الطبيعية والمناخية، وبعدها عن المناطق الشمالية.

ينطبق هذا الوصف على حالة تنمية الموارد البشرية في أدرار، إذ أنه من خلال ما تقدم من محاولة قياس مؤشر التنمية البشرية من خلال

¹ - تقرير قطاع الري - مديرية الري لولاية أدرار - مارس 2004.

² - حصيلة نشاطات الولاية لسنة 2005.

³ - مديرية الري تقرير قطاع الري 2004.

⁴ - حصيلة نشاطات الولاية 2005، الديوان ولاية أدرار.

⁵ - بيان السيد الوالي، ولاية أدرار 2008 - ولاية أدرار.

توفير الغذاء والمياه، نجد أن مختلف البرامج الوطنية والمحلية التي تمس مؤشر التغذية والتزود بالماء الصالح للشرب، تجد صعوبة كبيرة في استدراك تراكم التأخر الكبير الحاصل في مختلف المؤشرات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب.

ترتبط الأسباب الأولى في فارق التنمية البشرية بين المناطق الشمالية وولاية أدرار، في العوامل الطبيعية والمناخية التي لا تسمح بتطوير زراعة على مدار السنة؛ فنظرا للحرارة الشديدة لا يصلح النشاط الزراعي إلا خلال فترة قصيرة من السنة، ويضاف إلى ذلك نوعية التربة الفقيرة من حيث الناحية العضوية، وقلة التساقط، وازدياد ظاهرة التصحر والترمل وغزو الرمال للواحات والمستثمرات الزراعية والتجمعات العمرانية.

ويضاف إلى العوامل الطبيعية صعوبة وارتفاع تكاليف تسويق المنتجات الناجحة في المنطقة، وارتفاع تكلفة الإنتاج، والمنافسة لشديدة للمنتجات الزراعية القادمة من المناطق الشمالية.

إلا أنه بالرغم من كل هذه الصعوبات إلا أن تدخل مختلف البرامج الوطنية والمحلية لتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وتوفير المياه ساهم بشكل كبير في تقليص الهوة بين معدل التنمية البشرية في المناطق الشمالية وولاية أدرار.

المراجع:

- مديرية المصالح الفلاحية ولاية أدرار، تقييم عملية الحرث والبذر 2009/2008 ديسمبر 2008.
- تقرير المصالح الفلاحية لولاية أدرار لسنة 2002.
- لجنة الفلاحة والري والبيئة، المجلس الشعبي الولائي، ولاية أدرار تقرير حول تقييم الموسم الفلاحي 2009/2008 وملف الدعم الفلاحي منذ سنة 2004
- التنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ديسمبر 2007.
- TAHAR TAHA. Exploitation des ressources eau souterraines parla système de foggaras (cas de la région de Touat et Gourara) colloque international sur les en eau souterraines dans le Sahara- ciress , Ouargla 12 et 13 Dèce. 2005, p.34.
- الفقارة في ولاية أدرار: دراسة تاريخية اجتماعية اقتصادية، وحدة البحث. جامعة أدرار-السنة الجامعية 2004/2003
- بيان السيد الوالي لنشاطات الولاية-2003.
- مديرية السكن والتجهيزات العمومية، ولاية أدرار، حصيلة السكن، للسنوات ما بين 1999 إلى 2003- ديسمبر 2003.
- مديرية الري لولاية أدرار، وزارة الموارد المائية، تقرير قطاع الري -مارس 2004.
- حصيلة نشاطات الولاية لسنة 2005.
- بيان السيد الوالي، ولاية أدرار 2008- ولاية أدرار.